الدرس الثاني:(الباب الثاني) عملية الاصلاح السياسي : دراسة للشروط والدوافع والمعيقات الاساسية

الهدف: امتلاك الطالب لأدوات المنهجية والعلمية للتحليل تجعله متمكنا من فهم منطق وخلفيات اجراء اصلاح سياسي وكذا ادراكه للدوافع الحقيقية المحفزة له ثم ادراك طبيعة التحديات التي تعيق تجسيده.

اولا. مسار عملية الإصلاح The process of Reform:

تتطلب عملية الإصلاح توافر بيئة مناسبة وظروف موضوعية تدفع باتجاه الإصلاح من أجل تجنب مختلف الآثار السلبية المترتبة، وبقاء الوضع على حاله، وتمهيدا للتغيير نحو الأفضل. ويتطلب ذلك كله توافر ظروف معينة أهمها:[i]

1- إن الإصلاح عادة ما يتم في ظروف الأزمة The Context of Crisis: حيث تمثل الأزمة خطراً أو تحدياً للنظام القائم، وبالتالي لابد من التصدي لهذه لها باتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية. وقد تكون الأزمة خارجية تهدد أمن واستقرار أو كيان الدول. أو تكون الأزمة ناتجة عن عوامل داخلية مثل تردي الأوضاع الاقتصادية أو عدم الاستقرار السياسي أو فقدان الشرعية في نظام الحكم، أو هذه العوامل مجتمعة بحيث يكون الإصلاح هو الاستجابة العقلانية لمواجهة هذه الظروف الصعبة.

2- إن دعاة الإصلاح عادة ما يستندوا في دعواتهم الإصلاحية إلى عقيدة فكرية أو إيديولوجية Ideology: لأن وجود العقيدة أو الفكرة من شأنه أن يساعد في تبرير الأفكار الإصلاحية والدفاع عنها، فالإصلاحات الاقتصادية التي تبناها مثلا الراحل جمال عبد الناصر كانت نتاج تأثره بالعقيدة الاشتراكية. فالخطاب الإصلاحي المستند إلى عقيدة أيدلوجية يتميز بوضوح الرؤية وقوة الحجة عند المبادرة أو المشاركة أو حتى عند النقاش.

3- تتطلب عملية الاصلاح السياسي خلق جبهة للإصلاح: ذلك أن الإصلاح الذي يأتي بمبادرة من القائد ومن هم حوله من النخبة الحاكمة Reform from Above لابد من أن يدفع نحو توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وخلق عناصر وفئات تستفيد من عملية الإصلاح حتى يكتب له النجاح والاستمرارية، أي فكلما اتسعت قاعدة المشاركة في عملية الإصلاح كلما زادت شرعية الإصلاحات، فالإصلاح الذي يتم من أجل حريات الناس ومصالحهم ومن اجل مستقبلهم، لا شك سوف يدفعهم إلى التمسك به وحمايته مما يحاولون عرقلته أو الإساءة إليه، وبالتالي لابد من أن يؤدي الإصلاح إلى حراك اجتماعي وخلق إرادة مجتمعية، وبلغة أخرى يواكب المبادرات الإصلاحية من أعلى إصلاح تدريجي من الأسفل

Reform from below، وبخلاف ذلك فإنه تبقى الإصلاحات جزئية وغير مؤثرة يسهل التراجع عنها، وذلك لغياب الجماهير التي يمكن أن تدافع عن هذه الإصلاحات وتتمسك فيها.

ثانيا. في شروط عملية الإصلاح السياسي: يتطلب نجاح عملية الإصلاح السياسي توفر شروط معينة أهمها:[ii]

1– وجود وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح: فبدون وجود علة أو وضع شاد يحتاج إلى الإصلاح تبقى كل الجهود غير ذات معنى، وقد تكون هذه العلة غياب الحرية، أو غياب العدالة، عدم الاستقرار....

2– أن يكون التغيير نحو الأفضل: بمعنى أن تصب مختلف الجهود الإصلاحية من أجل تغيير الوضع السياسي نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد، والعدل محل الظلم، والمشاركة بدل الاحتكار المجال السياسي، والاستقرار بدل الفوضى....

3– أن يكون للتغيير صفة الاستمرارية: بحيث لا مجال للتراجع عن أي إجراءات إصلاحية وإلا تفقد معناها الحقيقي، فمثلا تحول النظام السلطوي إلى نظام ديمقراطي هش قابل للانتكاس في أي لحظة لا يعتبر إصلاحا حقيقيا.

ثالثا. دوافع الإصلاح السياسي:

تُعبر المبادرة إلى القيام بإصلاحات سياسية مهما كانت درجة أهميتها عن حاجة النظام السياسي للتكيف مع متغيرات وضغوطات البيئة الداخلية والخارجية، أو رغبة في تطوير أداء منظومة الحكم، أو تطلع لدعم شرعية النظام وزيادة قدرته على الاستمرار، وعلى تعدد العوامل التي تدفع النظام نحو القيام بإصلاحات سياسية يمكن حصرها في:[iii]

1. العوامل الداخلية: تتعدد العوامل الداخلية التي تكون دافعا قويا نحو إحداث إصلاحات سياسية، ويمكن حصرها في:

– **تعطيل المشاركة الشعبية:** عند عجز المؤسسات السياسية عن تحويل المطالب إلى قرارات وسياسيات فإن هذه المؤسسات تصبح مؤسسات وهمية غير فعالة مما يدفع إلى عدم المشاركة أو المساهمة فيها حيث أنها فقدت مبررات وجودها وهذا ما يدفع بالحركات الاجتماعية لتنظيم نفسها من خلال منظمات مجتمعية وتطالب بحقوقها وإحداث إصلاحات سياسية.

2 .الانقسامات الحادثة داخل النخب الحاكمة: تؤدي الخلافات داخل المجموعة الحاكمة حول تقاسم المغانم السياسية والعوائد المادية، إلى صراعات تخرج إلى العلن، ومن ثمة

يصبح الإصلاح أحد مظاهر عملية إعادة ترتيب التوازنات داخل النظام، أو أحد نتائج التوافقات الجديدة داخل هذا النظام.

3. ضعف المؤسسات التمثيلية: في الحالة التي تعجز فيها الهيئات التمثيلية وعلى رأسها البرلمان في القيام بالوظائف المنوطة به، والمتمثلة أساسا في بلورة مصالح الأفراد والجماعات، أو في الحالة التي تكون فيها وظيفة البرلمان التمثيلي هي تمرير القرارات والمشاريع التي تخدم جهة على حساب المصلحة العامة، تكون الحاجة إلى إحداث إصلاحات أكثر من ضرورة.

4. تنامي قوة المعارضة السياسية المطالبة للتغيير: قد يشعر النخبة الحاكمة بأهمية المبادرة إلى الإصلاح،يي قبل أن تضطر مكرهة إلى ذلك، مع ما يحمله هذا الخيار الأخير من مخاطر، وبرغم تكلفته التي قد تكون عالية لكنها تبقى أفضل من سيناريوهات الانهيار. وبوجه عام تعتبر زيادة قوة وتنظيم المجتمع في مجتمع ما عامل دافعا نحو الإصلاح.

5. الأزمات الاقتصادية: بالنظر إلى أنها تهز واحدا من أهم أعمدة المشروعية أي مفهوم دولة الرفاه بالنسبة للطبقة العليا، فإن العامل الأساسي للانفصال هو العجز عن استثمار القوة المالية في صناعة قوة سياسية لانعدام الإطارات المساعدة.[iv]

وتذهب في ذات الاتجاه لتشير الباحثة ثناء فؤاد عبد الله، إلى أن العوامل المؤدية للإصلاح السياسي متعددة وتتراوح ما بين:[v]

– إدراك القيادة السياسية لأهمية مباشرة مسار الإصلاح السياسي؛

– أو تآكل النظام السلطوي؛

– أو التوافق بين النخب السياسية المختلفة على إجراء خطوات إصلاحية.

العوامل الخارجية:

وتشمل مجمل التطورات الدولية ذات التأثيرات القائمة على التطور السياسي لدول، ومنها احتلال قضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان موقعا متقدما في الأجندة الدولية بعد انهيار المنظومة الشيوعية، إضافة إلى تحول الإصلاح السياسي والاقتصادي إلى أحد الشروط الأساسية التي تفرضها مؤسسات التمويل والمنظمات الدولية، فضلا عن تأثيرات الثورة التكنولوجية، وعجز الدولة عن منع التدفق الإعلامي والمعلوماتي العابر لحدودها[vi].

وعموما يمكن القول أنه ومنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، تصاعدت حدة الضغوط الأمريكية المطالبة بالإصلاح السياسي، فقد تصورت الولايات المتحدة أن غياب الديمقراطية أسهم في إيجاد بيئة ملائمة لتنامي العنف والإرهاب، ومن هنا بدأت تطالب دول المنطقة العربية عموما باتخاذ خطوات جادة على طريق تحقيق الإصلاح والديمقراطية.

رابعا. معيقات عملية الإصلاح السياسي:

يعتقد الكثير من الدارسين أنه سواء تبنى القادة أسلوب الإقناع في الإصلاح، أو تم تبني أسلوب القوة، تبقى معيقات الإصلاح واحدة في الحالتين، سواء في دول العالم الثالث بصفة عامة أو الدول العربية خصوصا. ويمكن تلخيص أهمها في:[vii]

1. العوامل السياسية: تتعدد العوامل السياسية التي يمكن أن تكون سببا في إعاقة أي محاولة للإصلاح السياسي، ويقف على رأسها غياب الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة، فالإصلاح السياسي يحتاج إلى إرادة حقيقية من أجل إحداث تغييرات حقيقية بغض النظر ما قد تُفضي عنه هذه التغييرات من تغيير في السلطة أو استبدال للمسؤولين ومحاسبتهم.

إلى جانب ذلك يلعب غياب معارضة سياسية قوية أو انقسامها أو افتقارها لمشاريع سياسية قوية، وكذا ضعف المؤسسات السياسية التمثيلية المفروض المنوطة بها لدور الرقيب والحسيب، وغياب المجتمع المدني، دورا مهما في فشل المطالبة بإجراء إصلاح سياسي حقيقي.

2. العوامل الثقافية: يعتبر العامل الثقافي من العوامل المهمة التي تدفع بعملية الإصلاح والمطالبة بها إلى الأمام أو العكس بمعنى انتكاستها وتراجعها، حيث تؤثر تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه سلبا أو إيجابا على أي مبادرة للإصلاح السياسي.

فغلبة الطابع القبلي أو الطائفي في المجتمع (كما هو الحال في المجتمعات العربية)، من شأنه أن يشكل عائقا أمام الإصلاح السياسي، لأن مثل هذه المجتمعات ترفض أي مبادرة للتحديث.

3. العوامل الاقتصادية: تميل المجتمعات التي تعاني دولها من أزمات اقتصادية وما يستتبعها من اختلالات اجتماعية من ضعف الموارد والإمكانيات وزيادة حجم المديونية، وانتشار الفقر والأمية، واختفاء الطبقة الوسطى(...)، إلى عدم الاهتمام بالاصلاح السياسي، بحيث يصبح الحديث عنه نوعا من الترف الفكري، لأن المواطن في مثل هذه المجتمعات يكون منكبا على توفير لقمة العيش وتحسن ظروفه الاجتماعية

قائمة الهوامش :

[i] محمد محمود السيد، الاصلاح السياسي، الحوار المتمدن، المرجع السابق.

[ii] محمد تركي بني سلامة، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية، المرجع السابق، ص.149.

[iii] فاطمة بوليفة، "أثر الإصلاحات السياسية على المشاركة السياسية في الجزائر: 2012/2017"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2017، ص.27.

[iv] توفيق السيف،"مسارات الإصلاح ودور العوامل الداخلية والخارجية"، محاضرة أُلقيت في منتدى الثلاثاء الثقافي، الموسم الرابع، 2003/9/9.

[v] ثناء فؤاد عبد الله،"الإصلاح السياسي...خبرات عربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 12، خريف 2006، ص 10.

[vi] فاطمة بوليفة، المرجع السابق، ص.28.

[vii] محمد تركي بني سلامة، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية"، المرجع السابق، ص ص.